

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf Université of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of.....:



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم:

العنوان:

تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي على معدلات الفقر
في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم: علوم التجارية

تخصص: إقتصاد كمي

من إعداد الطالبة: بوسوليف زينب - شادي ليلي

لجنة المناقشة

رئيساً	استاذ	أ.د. غربي حمزة
مقرراً ومشرفاً	محاضراً	د. بن البار محمد
ممتحناً	محاضر أ	د. قطوش عبد الحميد

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

إهداء

إلى من قال الله عز وجل في حقها(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل
ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) ،إلى الذين دعواتهما ذللت لي الكثير من الصعاب
ووجودهما في حياتي أكبر داعم لي إليك أُمي الحبيبة ،إليك أبي الغالي حفظكما الله
وأطال في عمركما .

إلى شريك حياتي .. إلى من شاركني أفراحي وأتراحي وكان عوننا معينا زوجي
الحنون دمت فرحي وسعادة قلبي .

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ،إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى
رياحين حياتي إخوتي وأخواتي .

إلى قناديل حياتي وفلذات قلبي ،إلى أمل مستقبلي إليكم أحباب قلبي أولادي :محمد
فارس ،تسنيم وميرال حفظكم الله من كل شر ويارب أشوفكم في أعلى المراتب .

إلى زملائي في العمل سارة، أمينة، مفتاح، مصطفى والسعيد

إلى زميلتي في مشواري الدراسي طيلة العامين الأخيرين أقول لها شكرا من كل قلبي
على مساعدتك ودعمك لي ،كنت لي خير سند شكرا صديقتي زينب بوسويلف كما لا
أنسى الزميلة والأخت أم الخير بوشارب على مساعدتها لنا في إنجاز هذا العمل .

ليلي

إهداء

قال الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إياه وبالوالدين إحساناً"

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي

إلى من ضحى بماله وبكل ما يملك لتوفير الدعم والراحة والسعادة، الذي لم يبخل على بشئ
وأحسن تأديبي وعلمني حب العلم وضحى براحته في سبيل أن يراني كما أراد:

أبي العزيز أطال الله في عمرك

إلى التي حملتني وهنا وضعتني وهنا من سهرت على رعايتي وتعبت من أجلي ودفعتني نحو
طريق النجاح إلى قرة عيني أُمي الحبيبة أطال الله في عمره

إلى أختي حبيبة قلبي التي لم تلد أُمي من أجل صداقتنا المخلصة والأوقات الطيبة التي قضيناها
معا: أم الخير بوشارب

إلى أغلى ما عندي في هذا الوجود أخوتي إبراهيم وعلاء وعبد الوهاب حفظكم الله

إلى أغلى ما عندي في قلبي أولاد أخي: ثامر ومحمد حفظكم الله

إلى جدتي الحبيبة عائشة بن حميدة أطال الله بعمرك ودمتي شمعة تضيء الليالي الظلماء فأنت
الحنان كله حفظك الله لنا

لم يخطئ رسولنا عندما قال كاد المعلم أن يكون رسولاً فأنت من أثبتتي مصداقية الحديث فوق
صدقه و من شرح لنا ذلك الحديث قلباً و فعلاً، دمتي تاج فوق رؤوسنا و أمّا تحكي روايات العلم لأجيال
أعماها تقدم المستقبل، لن يسع لنا سوى أن ندعوا الله أن يجزيك أجر ما جاهدت به لنا، لو أن الكلمات
تكفي فيك شكراً لما كتبت كتباً و دفاتراً و لكن فضلك عظيم و مال العظمة لا تكفيها سطوراً :

إلى لؤلؤه البيضاء فتيحة شلالي

إلى داودي فاطنه أستاذة متوسط مادة الرياضيات

إلى لعجال العمرية

إلى لعموري زينب أستاذة متوسط مادة لغة العربية

إلى أعمامي شكراً اليكم على دعم وقت شدة ربي يحفظهم يارب: ساعد وعلاء ومخطار و
قويدر

إلى عمي أغلى على قلبي وروحي: عمي علي الله يرحمك

إلى من سباركتني هذا العمل وكانت نعم الأخت بحيث يصعب علي فراقها وفقها الله وأنا ذريتها بكل
خير: شادي ليلي

زينب

شكر و عرفان :

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة ،الذي بحمده تتم الصالحات واعترافا بالفضل وتقديرا بالجميل ،لا يسعني وأنا أنتهي من هذا العمل ،إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور :بن البار امجد الذي تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة وأقول له شكرا أستاذي على توجيهاتك وتعليماتك ودعمك الكبير لي دمت سالما وعونا ومعينا لكل طالب علم .

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة .

الفهرس:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر والتقدير
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرموز والمختصرات
	قائمة الملاحق
	الملخص
	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر	
07	تمهيد الفصل الأول
08	المبحث الأول: الإنفاق الحكومي محدداته وتقسيماته
08	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
08	1_ تعريف السياسة المالية
09	2_ أهداف السياسة المالية
13	3_ آليات عمل السياسة المالية
14	4_ أدوات السياسة المالية
15	المطلب الثاني: تعريف النفقة العامة
20	المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام
21	المطلب الرابع: تقسيمات النفقة العامة

25	المبحث الثاني :ماهية الفقر والعلاقة بين الفقر والإنفاق الحكومي
26	المطلب الأول :تعريف وخصائص الفقر
29	المطلب الثاني :أسباب وأنواع الفقر
31	المطلب الثالث :النظريات المفسرة للفقر
32	المطلب الرابع :أساليب قياس الفقر ومؤشراته
40	المطلب الخامس :العلاقة بين الفقر والإنفاق الحكومي
42	خلاصة الفصل الأول.
الفصل الثاني : تحليل قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2021_1990	
44	تمهيد الفصل الثاني
45	المبحث الأول : تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته
45	المطلب الأول : تحديد نموذج الدراسة
45	المطلب الثاني : تطور متغيرات الدراسة
50	المبحث الثاني : عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها
50	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة
60	المطلب الثاني :مناقشة نتائج الدراسة
62	خلاصة الفصل الثاني .
64	خاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
46	الجدول رقم (01) : تطور معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2021)	الجدول 01
48	تطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2021)	الجدول 02
50	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	الجدول 03
53	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى	الجدول 04
55	نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج (ARDL)	الجدول 05
55	نتائج تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج ARDL	الجدول 06
58	نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ	الجدول 07
59	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر	الجدول 08

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
39	منحني لورنز	الشكل 01
46	تطور معدل الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990 - 2021)	الشكل 02
48	تطور معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990 - 2021)	الشكل 03
54	نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike information Criteria	الشكل 04
57	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج	الشكل 05
58	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	الشكل 06
59	اختبار ثبات أو استقرار نموذج (ARDL-ECM)	الشكل 07

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
LNGOV	معدل الإنفاق الحكومي بعد إدخال اللوغاريتم
LNhfce	معدل نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية بعد إدخال اللوغاريتم
DF	اختبار ديكي فولر للاستقرارية
URT	اختبار جذر الوحدة
UECM	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة
F	إحصائية فيشر

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية اختبار ما إذا كانت هنالك علاقة في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر وفقا لنفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الجزائر خلال الفترة 1990_2021 وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "نموذج ARDL" باستخدام بيانات سلسلة زمنية Time Series Data خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر، الإنفاق الحكومي، منهجية ARDL، الجزائر.

ملخص باللغة الأجنبية:

Through this standard study, we tried to test whether there is a long-term relationship between government spending and poverty rates according to final consumption expenditures of households in Algeria during the period 1990-2021, by using the autoregressive distributed time gaps methodology "ARDL model" using time series data during The study period.

Keywords: poverty rate, government spending, ARDL methodology, Algeria.



مقدمة



ظاهرة الفقر من الظواهر التي تهدف إلى تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات، وفي جميع العصور فضلا عن أن كل الأديان تطرقت إليها، الفقر يتفاوت من دولة إلى أخرى أو من نظام اقتصادي إلى آخر، يكمن الاختلاف في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة الغنية عنه في الدول المتخلفة الفقيرة، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إن الفقر في الدول المتخلفة لا يعتبر دليلا على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة والموارد الاقتصادية المؤدية إلى التقدم، وإنما هو الافتقار إلى الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق النمو وتم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر على مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقر في الأردن لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في أمريكا وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية وقد اعتمدت الكثير من الدول أساليب وطرق وفعاليات لمكافحة الفقر اعتمدت على القدرات الاقتصادية لتلك الدول وسياساتها في مجال الاقتصاد الكلي وأساليب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها إضافة إلى مكانتها في السوق العالمية ومنافستها للدول الأخرى .

وتعد الجزائر من الدول النامية التي تعاني من ارتفاع في معدلات الفقر، حيث يعتبر علامة بارزة في المجتمع الجزائري وقضية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ومازالت

المشكلة الأكثر تحدياً أمام متخذي القرار ،ومنذ استقلالها سنة 1962 جعلت من تقليص معدلات الفقر وتحسين ظروف العيش لمواطنيها الهدف الأسمى ،وقد نجحت الحكومات المتعاقبة في تقليص معدلات الفقر بصفة جد ملحوظة ،حيث انخفض معدل الفقر في البلاد من 48% سنة 1970 إلى 28% سنة 1980 وصولاً إلى 19% سنة 1985 ،لكن تلقى الاقتصاد الجزائري ضربة موجعة في سنة 1986 بسبب انهيار أسعار النفط العالمية من 27 دولار إلى أقل من 16 دولار للبرميل الواحد (أزمة النفط العالمية 1986) هذه الأزمة كان لها تأثيرات هامة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري وأظهرت جليا العيوب والنقائص الكبيرة في الاقتصاد ،فعاد معدل الفقر للارتفاع مجددا بداية مع سنة 1990 أين قدر معدل الفقر بـ 23,8% ،تلت هذه الفترة ما يعرف بال عشرية السوداء التي كبحت الاقتصاد الوطني وأعادته سنوات للخلف وتسببت في تحقيق معدلات نمو سالبة الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات الفقر التي بلغت معدلات قياسية سنة 1990 وذلك إلى غاية الألفية الجديدة التي امتازت بعودة الأمن والوثام الوطني للبلاد وارتفاع أسعار النفط العالمية ،الأمر الذي نشط الاقتصاد الوطني وحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها أكيد معدلات الفقر .

وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر الإنفاق

الحكومي على معدل الفقر في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة

2021_1990؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما :

- توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر في الجزائر ،

• توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في

الجزائر وهذا في الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان، كما تكمن أهمية الدراسة في توضيح أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990_2021 من خلال تسليط الضوء على الإطار النظري لظاهرة الفقر ثم محاولة قياس الأثر وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص الهدف من هذه الدراسة إلى هدفين أساسيين، أحدهما اقتصادي

حيث نهدف من الناحية الاقتصادية إلى:

_ تحليل وتتبع تطور ظاهرة الفقر في الجزائر 1990_2021.

_ دراسة العلاقة القصيرة والطويلة الأجل الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر في الجزائر.

_ تحليل وتقييم أثر الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في الجزائر.

_ اختبار فرضية أن الإنفاق الحكومي أفاد ويفيد الفقراء.

أما الهدف الإحصائي فيقوم على محاولة بناء نموذج قياسي كمي بمقدوره التعبير عن المتغيرات المدروسة باستعمال اختبار الحدود ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

منهج الدراسة :

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختيار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج

الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق لعرض الجانب النظري المتعلق بظاهرة الفقر

مقدمة

والإنفاق الحكومي كما سيتم الاعتماد على المصادر الأولية لغرض جمع المعطيات الإحصائية من خلال الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية والمتمثلة في (بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات) وذلك للتعرف على البيانات بشكل مباشر ومن ثم تحليلها وإعطاء النتائج

أما في الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة ممثلة في نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL، وذلك لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990_2021 وذلك بالاستعانة ببرنامج (EViews).

صعوبات البحث: صعوبة الحصول على البيانات التاريخية لمتغيرات البحث خصوصا معدلات الفقر في الجزائر للفترة محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولإختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي :

- يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي لكل من الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وذلك في المبحث الأول ومختلف المفاهيم المتعلقة بمعدل الفقر وعلاقة الإنفاق الحكومي بمعدلات الفقر في المبحث الثاني .

- أما الفصل الثاني فخصص لتحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر خلال الفترة (1990_2021) وذلك بإدراج مبحثين خصص المبحث الأول لتحليل تطور معدلات كل من الإنفاق الحكومي و الفقر في الجزائر في الفترة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص للدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر من (1990_2021).

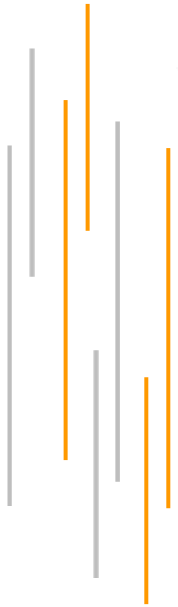
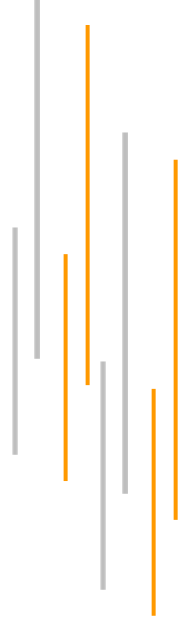
الدراسات السابقة :

1_ دراسة صوفي إيمان من خلال رسالة الماجستير المناقشة سنة 2010 بعنوان " Impact Des Depenses Publique Sur La Pauvrete En Algerie" تطرقت لأثر النفقات العمومية على ظاهرة الفقر الجزائر من خلال دراسة وصفية تركزت على متغيرات محددة وقد خلصت الدراسة أن سياسة توزيع النفقات العمومية تركز على معايير لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الموجود في المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع .

2_ دراسة سامي ببيي وريم الشطي (2005)،مقالة بعنوان "الإنفاق العام والنمو المحابي للفقراء والإقلال من الفقر في تونس " _تحليل متعدد_ من جامعة تونس ،تم استعراض نتائج تقدير نماذج الانحدار لمختلف مؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة لكل من الفقر والنمو وتوزيع الدخل وعوامل أخرى

3_ دراسة Nyarkoh سنة 2016 في حالة غانا في الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى غاية 2013 باستعمال منهجية جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج VECM ،وأكدت النتائج على أن معدل الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا بالإنفاق الحكومي حيث يساعد هذا الأخير على تقليص معدلات الفقر .

الفصل الأول



تمهيد:

يعتبر موضوع الفقر من أكثر المواضيع التي أسالت الحبر الكثير قديما وحديثا نظرا لتعدد أبعاده الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية و الإنسانية... إلخ، فقد تنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الدول النامية التي تمتاز بحدة أكبر لمعدلات الفقر واللامساواة، فقد تم دراسة علاقة معدل الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحديد أفضل قناة تضمن للحكومات والمسيرين تقليص هذه المعدلات، على غرار الدراسات الشهيرة على مثلث الفقر اللامساواة والنمو الاقتصادي. يعد الإنفاق الحكومي أفضل قناة لتقليص معدلات الفقر، حيث يساعد الإنفاق الحكومي على تنشيط أداء النمو الاقتصادي الذي يسمح بخلق مناصب وفرص شغل جديدة للسكان تستوعب اليد العاملة البطالة التي تساعد على رفع المستوى المعيشي لعائلاتها والخروج بها من تحت خط الفقر وبالتالي تقليص معدلات الفقر في المدى المتوسط والطويل.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي محدداته وتقسيماته

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية لها، فأول عمل تقوم به هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموعة إيراداتها، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل بالتنسيق مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الثروة العامة للبلاد، وسوف نحاول في هذا المطلب التعرض إلى المفاهيم العامة للسياسة المالية من خلال تعريفها واستعراض أهم أهدافها، وحصر أدواتها.

1 - تعريف السياسة المالية:

وردت عدة تعاريف للسياسة المالية، يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

- السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC" والتي تعني بيت المال أو الخزانة ، و بذلك فإن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية ،لكي يضم الإيراد الحكومي و النفقات وسياسة الدين العام ، و لكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ،ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي¹ ، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل

¹ محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية

الفصل الأول

المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة¹ والقروض العامة ، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما تعرف أيضا بأنها تلك الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف والمتغيرات المحيطة به².

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها استخدام الحكومة لمجموعة من الإجراءات والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة.

2- أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة لأخرى، بل حتى من فترة زمنية لأخرى في نفس البلد، وذلك تبعا لاختلاف الظروف السائدة، ومن خلال هذه الأهداف يمكن تحديد اتجاهات السياسة المالية الواجب اتباعها وكذلك طبيعة الأدوات الواجب استخدامها من أجل بلوغ هذه الأهداف، ويمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي:

2-1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني. ويعتبر الكينزيون أن السياسة المالية من أكثر الأدوات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والكساد، على عكس الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين كانوا ينظرون إلى المالية العامة بأنها محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي³.

¹ كنعان علي، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 219.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 212.

³ خديجة الأعرس، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر 2016، ص 2.

الفصل الأول

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني. ففي حالة الكساد، يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، أو كل على حدا، أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، وشق الطرقات والمدارس... إلخ، من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل. أما في حالة التضخم، فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة، أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية

الفصل الأول

المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة¹

2-2- التخصيص الأمثل للموارد:

يتضمن هذا الهدف توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأكفأ صورة ممكنة وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن²، و يعتبر التخصيص المناسب لموارد المجتمع بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة قضية مهمة في القرار العام وتتطلب اعتبارات الكفاءة أن يتحقق التوازن عندما يتساوى مجموع المعدلات الحدية للاستبدال بين السلع العامة وبعض السلع الخاصة، مع المعدل الحدي للتحويل، وبمعنى آخر يجب أن ندفع بالإنفاق في القطاع العام في كل اتجاه، حتى تتساوى القيمة الاجتماعية للوحدة التالية من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية للوحدة ذاتها وهذه الاعتبارات تبدو نظرية جداً، أما في واقع التطبيق فإن القطاع العام يجب أن يوازن بصورة عامة بين مساوئ سحب الموارد من الشعب والتي ينفقها على السلع الخاصة، وبين مزايا إنفاق هذه الموارد لعرض السلع العامة وكل هذا لتحقيق رفاهية المجتمع³.

2-3- تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون النشر، جامعة الجزائر، الجزائر 2006/2005، ص 78، ص 80.

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسعي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 46.

³ محمد نجاه الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (المالية العامة)، الطبعة الأولى مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 18.

الفصل الأول

المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، لذلك يتعين على السياسة المالية التي تدير عليها الدولة أن تقوم بدور مؤثر وفعال في اتجاهين رئيسيين، الأول العمل على رفع

معدل رأس المال اللازم لإنجاز البرامج المشتملة عليها التنمية، والثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة حتى تنهياً الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، هذا إلى جانب تمويل ميزانية الدولة العامة¹

2.4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام وغيرها، فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة وغيرها، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد والعاطلين

¹ خديجة الأعرس، مرجع سابق، ص 283.

عن العمل كذلك والمسنين وغيرهم، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة² والتي تتم عادة على مرحلتين هما¹ :

المرحلة الأولى: يطلق عليها التوزيع الأولي للدخل القومي، حيث يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، أي دخول عناصر الإنتاج.

المرحلة الثانية: يطلق عليها إعادة توزيع الدخل القومي أو مرحلة التوزيع النهائي، حيث يتم فيها إعادة توزيعه بين المنتجين والمستهلكين عن طريق إدخال تعديلات على التوزيع الأولي، وتستخدم في عملية إعادة التوزيع الأدوات المالية من ضرائب ونفقات أو أدوات غير مالية مثل القرارات الإدارية كتحديد الأسعار مثلاً.

آليات عمل السياسة المالية:

3-1- السياسة المالية التوسعية لعلاج حالات الكساد:

يتم استخدام أدوات السياسة المالية للخروج من هذه الحالة والحد من تأثيرها كما يلي:
زيادة مستويات الإنفاق الحكومي، وذلك يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، وزيادة الدخل تعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يدفع المؤسسات الاقتصادية كالمشاريع إلى زيادة

¹ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التتموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

الفصل الأول

إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب، وبالتالي زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيرفع من مستوى النشاط الاقتصادي¹. قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في دخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية² قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب).

3-2- السياسة المالية الانكماشية لعلاج حالات التضخم (الفجوة التضخمية): تستخدم أدوات السياسة المالية لخفض المستوى الكلي لطلب، بتقليل القدرة الشرائية للأفراد، وذلك بإتباع سياسة مالية انكماشية ويكون ذلك من خلال آلية عمل هذه الأدوات³

أ - رفع مستوى الضرائب وبالتالي تقليل دخول الأفراد، مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يؤدي خفض المستوى العام للأسعار.

ب - تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي، ويخفض مستوى الأسعار

ت - قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

4 - أدوات السياسة المالية:

4-1 الأدوات التلقائية: حيث إن هذه الأدوات لا تتطلب تدخل من الدولة وتحدث بشكل تلقائي وفيها يلي نوضح منها⁴

¹ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 297.

² خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحويلات المالية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير / جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004.

³ درواسي، مرجع سابق، 2006، ص 216.

⁴ خلوط فوزية مرجع سابق، 2004، ص 13

الفصل الأول

.....
4-1-1 التغيرات التلقائية في حصيله الضرائب: ويقصد بها نظام الضريبة التصاعدية، والتي تتناسب طردياً مع الدخل حيث تتراجع حصيله الضرائب في حالة الركود الاقتصادي، وتزداد حصيله الضريبة في حالة وجود انتعاش اقتصادي، الأمر الذي يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ويتم هذا بصورة تلقائية.

4-1-2 التغيرات التلقائية في مستوى الادخار: يحاول الأفراد بصورة عامة الاستقرار عند مستوى معيشي محدد، وذلك بالاعتماد على المدخرات الفردية، وهذا بدوره يؤثر في مستوى الادخار العام، وهذا يؤثر على مستوى الإنفاق العام حسب حالة الاقتصاد (انكماش أو انتعاش) وكل ذلك يكون بصورة تلقائية.

4-1-3 الإعانات الحكومية: تتمثل في إعانات أو مساعدات، إلى بعض القطاعات في المجتمع مثل القطاع العائلي وتوجه هذه الإعانات إلى قطاعات أكثر احتياجاً وذلك للمساعدة في عملية إعادة توزيع الدخل.
4-2 الأدوات المستقلة أو المقصودة:

تتطلب هذه الأدوات تدخلاً مباشراً من الدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، وأهم الأدوات الإيرادات العامة، التغيرات في الإنفاق العام .

المطلب الثاني: تعريف النفقة العامة

يعرف الاقتصاديون النفقة على أنها "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة"¹

وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"²

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 23.
² محمد البنا اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 267 ص 268.

الفصل الأول

.....
"يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة ويتضح من دراسة هذا التعريف أن أركان هذه النفقة ثلاثة وهي:

1 - النفقة العامة مبلغ نقدي

2- بواسطة شخص عام

3- بهدف أداء خدمة ذات نفع عام. النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام¹.

1 - النفقة العامة مبلغ نقدي: فكما سبق وألمحنا فإن الدولة وهي بصدد إشباع الحاجات العامة تحصل على ما من موارد اقتصادية عن طريق دفع مقابل نقدي لأصحاب خدمات عنصر الإنتاج في مقابل ما يلزمها من سلع وخدمات، وحتى في الحالات التي تعتمد فيها الدولة إلى استخدام أسلوب الإعانات العينية كأن تقدم جزءا مما تنتجه من سلع أو ما تقدمه من خدمات دون مقابل فإنها تضطر إلى دفع مقابل نقدي في مرحلة إنتاج هذه السلع أو توفير هذه الخدمات، ويستثنى من ذلك حالات كالتجنيد الإجباري حيث تحصل الدولة على خدمات الأفراد المجندين دون مقابل نقدي بصرف النظر عما يتقاضاه هؤلاء الجنود من مصروف لا يمثل مقابلا لما يؤديه للوطن من خدمات. بصفة عامة فإنه حتى في الحالات التي تقدم فيها الدولة خدمات أو نفقاتها بصورة عينية، فإن مثل هذه المصروفات تعتبر قابلة للتقدير النقدي بحيث يمكن إضافتها إلى باقي عناصر النفقات العامة³ ويعد الإنفاق النقدي أفضل طرق تأدية النفقات التي تقوم بها مؤسسات الدولة، يعود ذلك لعدة أسباب ومنها²:

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 1999 ص39

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 54 ص 55.

الفصل الأول

الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي مما أدى إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل، وذاع استعمالها في الاقتصاد للحصول على السلع والخدمات، ومن ثمة فإن التطور اقتضى أن تكون النفقة العامة في شكل مبلغ من النقود. عدم قدرة الإنفاق العيني على تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.

تحتاج النفقة العامة إلى أشكال مختلفة بين الرقابة الإدارية والتشريعية لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها، ويسهل إجراء هذه الرقابة فإذا كانت النفقة العامة في شكل نقدي.

تثير النفقة العينية العديد من مشكلات الإدارية والتنظيمية في مجال تقديرها ومنها التهاون وعدم الدقة مما يفسح المجال لمحاباة بعض الأفراد دون الآخرين.

2/ بواسطة شخص عام: لا يمكن أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، وقد تكون أشخاص عامة محمية كمجالس المحافظات والمدن في الدول الموحدة¹

إن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق النفع العام وبموجب سادتها وسلطتها الأمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة من أهداف أخرى كتحقيق الربح مثلا فقد ثار خلاف حول طبيعتها، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 68.

الفصل الأول

* المعيار القانوني (المعنوي)¹ : وهو المعيار التقليدي ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كانت من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد، وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة المؤسسات العامة بما له من سيادة وسلطة أمرة . وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية أو الطبيعية حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة وتبع ذلك التبرع بها أو إهدائها للدولة فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص والأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عاما وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما.

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص إذ أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق النفع العام والمصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على السلطة الأمرة و السيادة التي تتمثل في إمكانية إصدار القوانين أو القرارات الإدارية بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة في المرتبة الأولى ويعتمد في سبيل ذلك على التعاقد والتبادل.

ويعود الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدول الحارسة التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن والدفاع و العدالة وبعض المرافق العامة وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعاً عاماً تهدف له

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2008 ص 28

الفصل الأول

.....
الدولة بموجب ما تتمتع به من سلطة آمرة وسيادة على إقليمها ،وفي ظل هذا الدور للدولة
ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة مستقرا لفترة طويلة إذ أنه يجسد ويعكس الوضع
السائد في تلك الفترة ومع تطور دور الدولة وتوسيعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة
الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة حيث امتد
دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة
مثل أعمال الإنتاج و التوزيع و الاستثمار... وغيرها ..ولذلك خص بعض علماء الاقتصاد
إلى اقتراح معيار آخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس
أنشطة الأفراد ، ويعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة
العامة .

*المعيار الوظيفي (الموضوعي) :يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية
والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي حيث تتحدد طبيعة النفقات
العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات .وبناءً
على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض
الأشخاص الخاصين الذين تفرضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية .أما النفقات التي
تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها
التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة، ويلاحظ أن الأخذ
بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية يستبعد جزءا
كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من أجل إشباع
الحاجات العامة ،التي استجبت إثر تطور الدولة .مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف
باسم الاقتصاد العام.¹

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة، مرجع سابق ، ص57

الفصل الأول

3/ النفقة العامة يقصد بها إشباع حاجة عامة : ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة ويستند هذا العنصر على سنيين: أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد لمنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة العامة، أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما إذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، وأمام هذه الصعوبة فإن أمر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة أم لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة، إلا أن السلطة السياسية قد تسيء استعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة مما يستدعي وجود رقابة فعالة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق السلطة التشريعية التي تقوم عادة برقابة استخدام الإنفاق العام في إشباع الحاجات العامة¹

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام

هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 25 و50 بالمائة ألا إن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق يتوقف على مجموعة من العوامل التي تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي²:

1/ دور الدولة: ازداد حجم الإنفاق نتيجة توسع دور الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجالات فحجم الإنفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف

¹ محمد خالد المهاني، 2013، محاضرات في المالية العامة الدورة التحضيرية، المعهد الوطني للإدارة العامة، جامعة دمشق، سوريا، ص17 ص18.

² بشير خميرة، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، دفعة 2015 - 2016 ص6.

الفصل الأول

إلية من أعراض و باختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي وفيما إذا كانت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو في الدولة المتدخلة ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما لذلك فان دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق العام وبالتالي في تحديد الأعباء"فكلما اتسعت وظائف الدولة وتتنوعت ازدادت النفقات العامة وتتنوعت تبعا لذلك".

2/ قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة: من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بتحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد... الخ كل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الإيرادات العامة. إلا أن قدرة الدولة على تحصيل هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله، ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع، ومعنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحددها عوامل معينة، وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض لذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية ويحقق أعلى معدلات نمو في إطار العدالة في توزيع الأعباء بين الناس¹.

3/ مستوى النشاط الاقتصادي: تؤثر الظروف الاقتصادية يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلي العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات

الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلي حاجة العمالة الكاملة. أما في الاقتصاديات النامية وحيث يتسم الجهاز الإنتاجي

¹ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية، الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2014 ص 69 .

الفصل الأول

بعد مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقود.

ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي في الانتعاش والانكماش،

ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية وهي أن النفقات العامة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بحيث أن تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط¹

المطلب الرابع: تقسيمات النفقة العامة

أدى تطور دور الدولة المعاصرة وتدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافقه ذلك من ازدياد في حجم نفقاتها وتنوعها لذلك استأثرت تقسيمات هذه النفقة وآثارها بالحيز الأكبر من اهتمامات المؤلفين الماليين الحديثين. ومن أهم تلك التقسيمات نذكر:

1- التقسيمات العملية للنفقة العامة :

1-1- التقسيم الوظيفي للنفقة العامة: استناداً إلى هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العام إلى ثلاثة أقسام

* **النفقات الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية، وغالبية إن لم تكن جميع هذه النفقات يمكن تصنيفها على أنها النفقات الجارية².

* **النفقات الاجتماعية:** وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لإفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة. واستناداً إلى ذلك فإن غالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 52 ص 53 .

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 476 .

الفصل الأول

اجتماعية مثل إعانات الفقراء إعانة الرعاية الصحية، إعانات البطالة، إعانات التدريب التحويلي لغير القادرين... الخ¹.

* **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً لأهداف اقتصادية كالأستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة. وهذا النوع من النفقات يحتل مكاناً بارزاً في البلاد النامية

نظراً لقيام الدولة بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي

1-2- تقسيم النفقات حسب طبيعتها: استناداً إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

* **النفقات الحقيقية:** وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية "الأرض- العمل . رأس المال" ضرورة القيام الحكومي بوظائفها التقليدية من أمن، دفاع، عدالة، المرافق العامة بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي، فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوى، المحافظة على الأمن، إقامة الطرق، إقامة المستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات ... الخ جميعها تعد نفقات حكومية حقيقية، كما أنها تعد دخلاً لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية، ومن المؤكد أن هذه الدخول الجديدة تمثل جزءاً من الدخل القومي. وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات: النفقات الاستهلاكية: وهي التي تمثل النفقات الحكومية الجارية، والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات وأجور موظفي الدولة والمنفق على مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة والصيانة العادية... الخ.

¹ المرجع نفسه، ص 477 .

الفصل الأول

والنفقات الحكومية الرأسمالية: والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنية الأساسية من طرق وكبارى وجسور وسدود... الخ¹

***النفقات التحويلية:** النفقات التي تنفقها الدولة لمساعدة المحتاجين ونفقات الضمان الاجتماعي ونفقات التأمين ضد الشيخوخة والبطالة والإعانات الخيرية والمساعدات الاقتصادية لمكافحة الغلاء وخفض الأسعار وكذلك نفقات الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة كالعلاج والتعليم، لا هدف لها سوى رفع الحرمان الذي أصاب الطبقات المحتاجة والحد من التفاوت الاجتماعي الناجم عن سوء توزيع الثروة القومية والمداخيل بين الأغنياء والفقراء.

مما لا شك فيه أن هذه النفقات التي باقتطاعها من ثروات ومداخيل الطبقات الغنية وإعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة من شأنها أن تحدث تغييرا في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع، وذلك عن طريق توفير مداخيل إضافية للفقراء. فالإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية وغيرها من التقديمات المجانية التي تقوم بها الدولة ليست في الحقيقة سوى مداخيل إضافية تحصل عليها الطبقات الفقيرة على حساب جزء من

ثروات ومداخيل الطبقات الغنية. وبما أن هذا النوع من النفقات ينتقل من حساب فئة اجتماعية ميسورة لحساب فئة اجتماعية محتاجة يصبح من الطبيعي أن يطلق عليه تسمية النفقات التحويلية².

1-3- تقسيم النفقات حسب دوريتها: يتم تقسيم النفقات حسب هذا المعيار إلى :

***النفقات العادية:** تتميز النفقات العادية بدوريتها وبهذا يمكن للحكومة تقديرها قريبا من الصحة. ومن أمثله النفقات العادية ما تتكلفه مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم وما

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص 264 ص 265 .
² مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية اللبنانية، الطبعة الرابعة، لبنان، 2004،

ص 252 ص 253 .

الفصل الأول

تستلزمه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية ولا نعني بالنفقات العادية أنها لا تتغير بين سنة وأخرى، أو أنها تتوافق دائماً مع ما قدر لها لأنه يحدث أن تختلف في سنة عنها في أخرى أو تقل عما قدر لها، ولكن الزيادة في بعض النفقات العادية يمكن في الغالب سدها بالتوفير في نفقات عادية أخرى مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها¹.

***النفقات غير العادية:** يقصد بها تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها: النفقات الاستثمارية الضخمة والنفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفيضانات والزلازل²

2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي موازنات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية. إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من الدولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية والإدارية أو الوظيفية. وتقليدياً تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الموازنة، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي.

ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية، كما يتبع التقسيم الإداري تقسيم آخر هو التقسيم النوعي حيث يكون وفقاً لطبيعة النفقة أو لإغراض الصرف حيث يبين أنواع الاعتمادات المخصصة للأجهزة الإدارية مثل الرواتب ومصاريف التشغيل والصيانة والمشاريع

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص49.

² مجدي شهاب، مرجع سابق، ص211.

الفصل الأول

والإعانات... الخ وبشكل عام كل دولة تقسم نفقاتها بالشكل الذي يتلاءم معها وإن كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات والاعتبارية الأخرى¹.

المبحث الثاني: ماهية الفقر وعلاقته بالإنفاق العام

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات وفي جميع العصور، إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها وخاصة الدين الإسلامي، حيث ذكر واجب الأغنياء اتجاه الفقراء ووضع الحلول اللازمة له، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هنا كفجوة كبيرة في أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة. إن الفقر إضافة إلى معطيات أخرى (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية) هو قدر الغالبية العظمى من الناس في البلدان المتخلفة، والفقر هناك ليس شيء جديدا وإنما إدراك هذا الفقر والعم على القضاء عليه.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الفقر

1 - تعريف الفقر: على الرغم من أن الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغييرات الكبرى والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الانساني بظهور عدد من النظريات والإيديولوجيات على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنتشر حول هذه الظاهرة، في الأقطار المتقدمة او

¹ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص66ص67

الفصل الأول

النامية ومن قبل المفكرين والمنظمات الدولية ويحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين ،منها ما هو مادي ،اجتماعي أو ثقافي ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعاد موضوعية (كالدخل ،الملكية ،المهنة ،والوضع الطبقي) وذاتية (أسلوب الحياة ،نمط الانفاق ،الاستهلاك ،أشكال الوعي ،والثقافة) ،وقبل أن نتناول أهم الاتجاهات التي تناولت مفهوم الفقر نشير أولاً إلى التعريف اللغوي للفقر .

* **التعريف اللغوي لمصطلح الفقر:** الفقر لغة مشتق من فقر ضد استغنى وأفقره ضد استغناه وافقر إليه أي احتاج فهو فقير وجمعها فقراء ومن هذا فإن الفقر ضده الغنى وذلك أن يصبح الانسان محتاجاً أو ليس له ما يكفيه.¹ وهذه الحالة سواء كانت في الماديات أو المعنويات قد يكون في المال أو الثقافة أو المعرفة وإذا احتاج الانسان إلى أي شيء يكمل به النقص الذي يشعر به والقلة فهو فقير في هذا الشيء أو مفقر إليه² .

***تعريف الفقر اصطلاحاً :** توجد العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الفقر نذكر منها ما يلي :

. تعريف عبد الرزاق الفارس: الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة³ .

. تعريف محمد بن حسين باقر: هو حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والأزمات⁴ .

. تعريف والكر : الفقر هو حالة اقتصادية اجتماعية يكون فيها الأفراد غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الانسانية الأساسية¹ .

¹ مسعد محي محمد ، نظام الزكاة بين النص والتطبيق ، مكتبة الإشعاع الفنية الاسكندرية ، 1998 ، ص 141 .

² ابراهيم مذکور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ، 1975 ، ص 433 .

³ عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز ديوان الوحدة العربية ، 2001 ، ص 21 .

⁴ عبد الله بن محمد علي القحطاني ، الفقر في وطننا العربي ، تم تصفح الموقع يوم : 2016/01/22

الفصل الأول

.....
تعريف ويليام : الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفترق فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات وهو ما يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية

. تعريف إجرائي للفقر: الفقر هو عدم قدرة فئة معينة على تلبية الاحتياجات الأساسية المتمثلة في المأكل والملبس والسكن الملائم ، وضمان العلاج والتعليم .

2 - مؤشرات الفقر :لظاهرة الفقر مجموعة من الخصائص نذكر منها² :

2.1 الحالة الصحية :إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور المستمر مقارنة مع غيرها من الفئات ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها ونسبة إصابة الأسرة الفقيرة بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة .

2-2 الحالة الغذائية :يقوم واقع الأسرة في إشباع احتياجاتهم للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة ، بمعنى أن نوعية وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق ، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله وتتألف أنواع هذه الأغذية على المواد النشوية (القمح ، الأرز ، البطاطا) و البقوليات .

وهناك أيضا عجز غذائي تعاني منه النساء الفقيرات بسبب نوعية وكمية الوحدات التي يحصلن عليها على أساس أن الأولويات تأتي في المقام الأول للرجال لكونهم يعملون لإعالة الأسرة ثم الأولاد الذكور وتتبعهم الفتيات والنساء³ .

¹ https://www.aun.edu.eg/conference/27_9_2009CD_file/papers/11.doc/ 3-William.j.bounnol ;

economics :principlesandpolicy.sixthedition ;2003 ;276

² كريمة هرندي ، إشكالية التمثيل الماهياتي للفقر ،مجلة الحوار الثقافي ،عدد ربيع وصيف 2015 ، 170 .

³ محمد حسين الغامري ، ثقافة الفقر (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية) المركز العربي للنشر ، الاسكندرية، 1980 ،ص 235.

الفصل الأول

.....:
2-3 الحالة الديموغرافية: تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالارتفاع النسبي لعدد أفرادها وبالتالي يرتفع معدل الإعالة ويرتبط حجم الأسرة ارتباطاً وثيقاً بحالة الفقر فالأسر الكبيرة أكثر فقراً من الأسر الصغيرة.

2-3 الحالة التعليمية: تعاني المجتمعات الفقيرة من ارتفاع نسبة الأمية عند البالغين وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي فأغلبية الفقراء لم ينهوا سوى التعليم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم.

2-4 الحرمان: يوجد حرمان مادي وآخر معنوي فالأول يمكن قياسه عبر البطالة والازدحام السكاني وغياب الأمان والافتقار إلى مواد معينة ، أما الثاني اجتماعي يتمثل خصوصاً في تدني المشاركة في العلاقات والأعراف الاجتماعية¹.

2-5 انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير : رغم تباين الطرق التي تعاني منها الجماعات المختلفة من الفقر في الأماكن المختلفة ، فإن هناك قواسم مشتركة بينهم ، حيث تتسم حياة هؤلاء بانعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير مما يحد قدرتهم على الاختيار ويحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل ، والأسواق ، والدول وحتى المنظمات غير الحكومية تحدهم من الاستفادة من الفرص ومن التجارب المميزة للفقراء فخياراتهم محدودة للغاية وهم لا يستطيعون إسماع أصواتهم للغير أو التأثير فيما يجري وانعدام الحيلة هذه ينتج من الأضرار والعوائق المتشابكة والمتعددة التي تجعل الفكاك من الفقر أمر في غاية الصعوبة . ويشير الفقراء إلى أن حالة انعدام الأمن في الحياة قد زادت بسبب الفساد وعدم الوساطة لهم، لا ممتلكات ولا أموال ولا معلومات ولا مهارات².

المطلب الثاني: أسباب وأنواع الفقر

لظاهرة الفقر جملة من الأسباب التي ساهمت في انتشارها كما لها عدة أنواع

¹ علي وهب ، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ط1بيروت اللبناني ، 1996 ، ص 133.
² ديبا ناربان ، الفقر وانعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير ، مرحلة التمويل والتنمية العدد :04، ديسمبر 2000، ص 21.

1-أسباب ظاهرة الفقر

توجد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفقر في المجتمعات ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1-1 حجم الأسرة: يؤدي كبر حجم الأسرة إلى ارتفاع معدل الإعالة وزيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة عجز توفير المتطلبات الأساسية، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر

1-2 التضخم: إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود فيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي نحتاجها ونصبح ضمن دائرة الفقراء.

1-3 برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التصحيح أو التعديل الهيكلي من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وزيادة معدلاته خاصة في الدول النامية.

سوء توزيع الدخل والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي عنى البعض وفقير البعض الآخر¹.

1-4 النزاعات الداخلية والخارجية: وهي تشمل الحروب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وينتج عنه ضياع فرص العمل والممتلكات وبالتالي سهولة الوصول إلى الفقر

1-5 تدني المستوى التعليمي والبطالة: فهذا السبب يقلل من مستويات انخراط الأفراد في سوق العمل ومنه عدم القدرة على تحصيل الدخل اللازم لسد احتياجات ومتطلبات العيش.

1-6 الفساد والبيروقراطية: ينتج بسبب البطء في التصرف في التصرف وتعدد الإجراءات، وإن الفساد الإداري المتسم بالبيروقراطية يساهم في تعطيل مشاريع حيوية مهمة للاقتصاد

¹ حسين وسن عبد الرزاق ، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي ، ط 1 ، عمان دار الحامد للنشر ، 2013 ص 104.

الفصل الأول

كما أنه يؤخر ويقلص الانفاق الاستثماري على البنية التحتية، ويزيد من تكلفة التشغيل ويقل من النمو الاقتصادي¹.

2- أنواع الفقر

تتمثل أنواع الفقر في :

2-1 الفقر المطلق : هناك معيار نقدي محدد متى نوفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، والملبس، المسكن، والتعليم والصحة ولو عجز الفرد عن تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيرا بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين سمي حد الفقر ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للإنسان (الغذائية وغير الغذائية) لقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية أنه بالإمكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل :

. الشرط الأول: حدوث نمو اقتصادي، أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر.

. الشرط الثاني: العدالة في توزيع المداخل.

2-2 الفقر النسبي: وهو يتعلق بالظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يكون ضمن الفئة الأكثر فقرا (10) ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقير بالمفهوم المطلق

¹ إيداد عبد الفتاح النور ، أساسيات الاقتصاد الكلي ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 233 .

الفصل الأول

2-3 **الفقر المدقع:** وهو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريات والمقدرة بـ 2200 حريرة / اليوم للفرد العادي، وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

2-4 **الفقر المؤقت . الاجتهادي:** هو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع وتكون العائلة فقيرة مؤقتا إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي ومطها الإستهلاكي بحيث تصبح تحت خط الفقر أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل لآخر وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم فالأشخاص المعنيون يعيشون في مناطق منخفضة المستوى المعيشي، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره غلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية¹.

2-5 **الفقر المتعدد الأبعاد:** أي يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات اقتصادية وثقافية بحيث انه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن لتوظيف، التكوين، الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل فعامة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تسوء وتتدهور أكثر².

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للفقر

لقد تم التركيز على النظريات التي تأخذ الفقر كمحور رئيسي دون النظريات التي تأخذ الفقر من جانب واحد، إضافة إلى جوانب بعيدة عن موضوعنا لهذا اقتصرنا على ثلاثة نظريات وهي:

1. **نظرية الحلقة المفرغة للفقر:** تشير هذه النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية والصحة ثم انخفاض مستوى

¹ الدكتور عبد المالك مهال، مرجع سابق، ص 110.

² مصطفى أحمد حامد، الفقر في ظل العولمة، ط 1، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2011، ص 45.

الفصل الأول

الانتاجية ثم تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ومنه فإن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض القيام بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فتوجد الحلقة المفرغة المتعددة بانخفاض المستوى الصحي فتبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل م التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي¹.

2 . النظرية المalthوسية لتفسير الفقر: إن تزايد أعداد السكان له تأثير على زيادة الفقر والسكان يشكلون لب نظرية مalthوس، إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الاجتماعية في الوقت الحاضر، فالرؤية المalthوسية التي خرج بها " روبرت مalthوس " منذ أكثر من مائتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها للمتالية الهندسية (2،4،6.....) أما الموارد الغذائية فإنها تخضع في نموها للمتالية الحسابية (1،3،5.....) وعليه فإن عدد السكان في تزايد أسرع من الغذاء، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر مشكلات حتمية، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم إلا أن توقعاته لم تكن صحيحة، فقد انتهت هذه النظرية مع نظرية مع نهاية القرن (19) بسبب النقد الذي ضاعف موارد الطبيعة بما يكفي الإنسان ويزيد².

3 . النظرية الماركسية: لقد فسر كارل ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة وهكذا فالأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائته الطبقي، وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أواخره نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه

المطلب الرابع: أساليب قياس الفقر ومؤشراته

1 - أساليب قياس الفقر

¹ عدنان داود العذارى وهدى زوير الدعي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الأردن، دار جديد للنشر والتوزيع، 2010، ص 40-39.

² عدنان داود العذارى وهدى زوير الدعي، مرجع سابق ص 40 .

الفصل الأول

كما سبق وأشرنا أن الفقر ظاهرة نسبية وليست مطلقة، وبالتالي فإن تعريفه وقياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للفرد والسكان، بل كذلك على الظروف الاجتماعية والثقافية. إلى جانب الطابع النسبي الذي يتميز به الفقر فإنه أيضا مفهوم قياسي، بمعنى وهذا ما سنتطرق إليه .

1-1 طرق قياس الفقر:

أي دراسة لقياس الفقر تمر بمرحلتين هما التشخيص والتجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء، ثم جمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر، ودرجة شدته في المرحلة الثانية، باستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه المقاييس هي :

1-1-1 قياس الفقر النقدي: هناك العديد المؤشرات التي تقيس الفقر تتمثل في ما يلي :

أ- نصيب الفرد من الدخل القومي: الدخل هي تلك المبالغ المالية التي يتحصل عليها الفرد أو الأسرة في شكل رواتب، أو أموال من الدولة، ويعتبر هذا الأخير المصدر الأساسي للاستهلاك، لذا فإن أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر، قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة ويأتي دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، باعتباره يعبر عن القدرة على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته¹.

ب - نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي) : الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تشتريها الأسر، والإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، منها الدخل، الوظيفة، التركيب الأسري، العمر، الجنس

¹ محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000، ص 94 .

الفصل الأول

الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد.... إلخ، ويتغير مستوى الإنفاق بتغير بتغير العوامل السابقة الذكر، وهذا المؤشر أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر ولم تخلو هذه الطريقة في القياس من بعض المشاكل والصعوبات التي كان من أهمها اختلاف أوجه التصرف بالدخل حيث هناك من يميل إلى الادخار وهناك من يصرف دخله كليا مما يؤدي به في بعض الأحيان إلى تدهور مستواه المعيشي، بالإضافة إلى اختلاف الأسر في حجمها، وفي تركيبتها من حيث العمر والجنس، لذا اقترح مقياس يدعى متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية¹.

***متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:** يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة، وقد أستحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيباتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الاجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية

$$C_m = C_t / N_s$$

ج. خط الفقر (Poverty line): هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر، فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة، والأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة، وهناك من خطوط الفقر:

***خط الفقر المطلق (Absolute poverty line):** يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم

¹ حاجي فاطمة، إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر والصين نموذجا دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2017، ص 35 .

الفصل الأول

والصحة والمواصلات كما يعرف على أنه الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ويتم احتساب خط الفقر المطلق بالصيغ التالية:

طريقة السلة الغذائية: وفيها يتم تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر حاجات الإنسان الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة، ويتم حساب تكلفة هذه السلة بأدنى الأسعار، وتحدد محتوياتها من قبل اختصاصيين يراعون العادات الغذائية للمجتمع المدروس، وهنا تكون تكلفة هذه السلة الغذائية الأساسية تساوي خط الفقر المدقع.

وإذا أضفنا لتكلفة هذه السلة الغذائية تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية وفقا لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق ينتج لدينا خط الفقر المطلق.

طريقة النمط الغذائي الفعلي: حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الإجمالي من السرعات للفئات الدخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون لها المتوسط أقرب إلى احتياجات الفرد من السرعات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي

$$Pa - n . Ca$$

للمتوسط فيما يلي:

n: عدد أفراد الأسرة

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير الغذائية .

***خط الفقر النسبي (Relative poverty line):** الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن

قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا ، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض

الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع ، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر

النسبي ، كما يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت إلى آخر ، ويتم احتساب هذا

المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z \sim = 2 / 3 S$$

Z ~ : خط الفقر النسبي

S: متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

الفصل الأول

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين .

***خط الفقر المدقع (Extreme poverty line):** عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية ،ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي :
$$Pc = Cf * Kn * m$$

Pc: خط الفقر المدقع .

Cf: كلفة السرعة الحرارية الواحدة .

Kn: السرعات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم .

m: تمثل عدد الأيام في الشهر¹.

***خط فقر الغذاء:** لتحديد فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نحاول أن نقدم أهمها².

خط فقر الغذاء الأقل كلفة: حيث يتم الاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة وبالشكل الذي يعطي أقل سرعة حرارية وبأقل كلفة ،بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر .

خط فقر الغذاء على أساس النفقات: يعتمد اعتمادا رئيسيا على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سرعات حرارية ليتم تحديد إجمالي السرعات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد

¹ حاجي فاطمة إشكالية الفقر "دراسة قياسية الجزائر نموذجاً، مرجع سابق، ص 42.

² سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة 1، 2008، ص 50.

الفصل الأول

الأدنى المرغوب فيه من السرعات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

خط الفقر الاجتهادي: يعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقاً لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً، ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعياً وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاتي اعتماداً على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفى من الضريبة.

2- مؤشرات قياس الفقر

تتمثل أهم المؤشرات لقياس الفقر فيما يلي¹:

2-1 مؤشرات نسبة الفقر: ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس وهو النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الكلي، ويحسب أيضاً بقسمة عدد الأسر في المجتمع، وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر¹، وفق الصيغة التالية² : $H = g / n \times 100$

100

H: نسبة السكان الفقراء

g: عدد السكان الفقراء

n: مجموع السكان

¹ عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكيف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص 105.

² محمد علي موسى المعموري، مرجع سابق، ص 111.

الفصل الأول

إن هذا المؤشر يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة والتفسير والتمثيل، إضافة إلى أنه مناسب جداً لأنواع معينة من مقارنات الفقر، وعدم المساواة (التفاوت) بين الفقراء، أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء وزيادة على ذلك فإنه لا يعطي أية فكرة عن تركز الفقراء.

2-2 مؤشر فجوة الفقر: حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر، ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي¹:

$$P1 = 1/n \sum (Z - Y_i) Z$$

n: إجمالي السكان

Z: خط الفقر المستخدم

Y_i: دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر

ويمكن حساب هذا المؤشر P1 من المؤشر P0 كالتالي مؤشر فجوة الفقر (P0) = فجوة الدخل × مؤشر عدد الأفراد (P1)

حيث أن :

2-3 مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم تحت خط الفقر، وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية، وهناك صيغتان لقياس شدة الفقر هما :

*الصيغة الأولى: Foster_Green_Thorbecke:

$$Ps = 1 / n / \sum (Z - Y_i)^2 \times 100$$

¹ Banque Mondiale (2002), Note Technique, Mesure et Analyse de la Pauvreté, www.worldbank.org/poverty/data

الفصل الأول

Ps: شدة الفقر

n: إجمالي السكان

Z: خط الفقر المستخدم

Yi: دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر

*الصيغة الثانية: فجوات الفقر ونسبة الفقراء

$$Ps = (Pg)^2/H + (Pg - H)^2/H)P$$

Ps: شدة الفقر

Pg: فجوة الفقر

H: نسبة الفقر (نسبة السكان الفقراء إلى مجموع الفقراء)

P: مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء

2-4 مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل¹:

- معامل جيني: يستخدم كمقياس لعدم المساواة في التوزيع، ويتراوح هذا المعامل بين

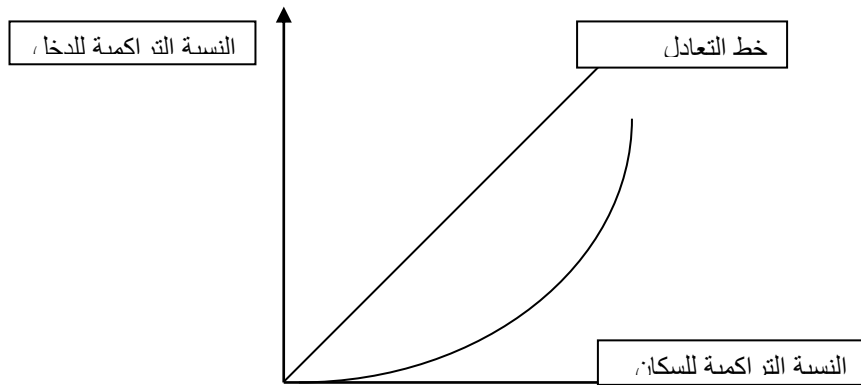
الصفر (المساواة التامة) والواحد (التفاوت التام)، ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت

قيمة معامل جيني أصغر أقرب إلى الصفر.

- منحنى لورنز: Lorenz curve

يعتبر هذا المنحنى من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر، والشكل التالي

يوضح ذلك: الشكل (1): منحنى لورنز



¹ ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 205_208.

Source :Amartya Sen ,poverty :An ordinal Approach to
measurement Econometric ,econometrica,vol44,N02,1976,P226 .

منحني لورنز (الذي يبعد عن خط العدالة التامة) يعكس العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل، والتي تحصل عليها خلال سنة معينة، حيث يتضح من خلال الشكل أيضا أن كلما ابتعد منحني لورنز عن خط المساواة التامة، كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي والعكس صحيح، وبما أنه لا يوجد بلد يتسم بالمساواة التامة في توزيع الدخل القومي لذا نجد أن منحني لورنز يبتعد عادة عن هذا الخط، وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل القومي بين البلدان.¹

المطلب الخامس: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والفقير

تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي كأحد أدوات سياسات المالية من أجل تأدية وظائف معينة وبلوغ أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية محددة يعد تخفيض الفقر من أبرزها، ويمارس الإنفاق الحكومي تأثيره في تخفيض معدلات الفقر بشكل غير مباشر من خلال تأثيره في كل من النمو الاقتصادي والتباين في توزيع الدخل القومي، وبشكل مباشر من خلال المعونات الاجتماعية مثل تعويض البطالة وإعانات الشيخوخة، ورعاية الطفولة، ثم دعم أسعار الطعام والمرافق العامة، وأخيرا توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والسكن والنقل العام.

¹ شرابي عبد العزيز، بوزيدي ناشدة، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، دراسة تطبيقية في ولاية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009 الجزائر ص 41.

الفصل الأول

وتتمثل قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي بنوعين من العوامل، تتمثل الأولى بالعوامل المادية التي تشكل المقدرة الانتاجية للبلد، وتتمثل الثانية بالعوامل الاقتصادية التي تتناول الطلب الكلي الفعال.

أما الاتجاه الآخر الذي يمارس من خلاله الإنفاق الحكومي تأثيره في الفقر فيتم عن طريق قناة التباين في توزيع الدخل القومي ومن خلال اتجاهين يمر الأول من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل، في حين يمر الآخر من خلال الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين الفئات المكونة له وهو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل، ويسابق الاتجاه الأول الاتجاه الثاني فالإنفاق الحكومي يؤثر في هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين: المرحلة الأولى وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولي للدخل القومي، حينما توزع الدولة دخولا نقدية على عناصر الإنتاج الذين ساهموا في توليد الناتج الحكومي من السلع والخدمات، يأخذ هذا التوزيع أسلوبين أسلوب مباشر عند قيام الدولة بتحديد عوائد عناصر الإنتاج (أجور، سعر الفائدة، الربح، الأرباح) وأسلوب غير مباشر من خلال تحديد أسعار السلع المنتجة أو أسعار المواد الأولية.¹

والمرحلة الثانية وهي ما تعرف بمرحلة إعادة توزيع الدخل القومي، والتي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل القومي عندما يتعارض توزيع الدخل مع أهداف المساواة والعدالة، ويتم ذلك بأشكال عدة منها النفقات التحويلية الاجتماعية العينية، والنفقات التحويلية الاقتصادية.²

وبذلك فإن تطبيق الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية والتي تدعو إلى تخفيض دور الدولة، والذي تقرضه برامج التكيف والتثبيت الهيكلي على بعض الدول لتخفيض العجز في الموازنة العامة، وفي غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة

¹ العراقي بشار، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، العدد 30، مجلد 9، جامعة الموصل، العراق ص

176.

² العراقي بشار، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مرجع سابق، ص 179.

الفصل الأول

.....
فسيكون تأثير سياسة تخفيض النفقات العامة من خلال تخفيض العمالة في القطاع وإلغاء الدعم على السلع والخدمات، خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، إلى زيادة الفقر مباشرة عن طريق الارتفاع في مؤشر عدد الرؤوس، وعن طريق تعميق الفقر معبرا عنه بمؤشر فجوة الفقر¹.

خاتمة الفصل الأول:

إن تحديد ماهية الفقر والإنفاق الحكومي يعتبر من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول لما لها من وزن في برنامج التنمية نظرا لانعكاساتها السلبية على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الفهم الحقيقي يؤدي إلى التشخيص السليم لمشكلة الفقر والإنفاق الحكومي وذلك عبر إبراز الارتباط الوثيق بينهما وأن ظاهرة الفقر تزيد أو تنقص تبعا للإنفاق الحكومي، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

¹ القحطاني مسفر بن علي ، النظام الاقتصادي في الإسلام ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص10.

الفصل الثاني

تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على
معدلات الفقر في الجزائر 1990-2021



تمهيد:

يعتبر الفقر والإنفاق الحكومي من أكثر القضايا جدلا وتأثيرا على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع وارتبط الفقر تاريخيا بظاهرة فقدان أو ندرة الموارد والحروب والصراعات التي تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وإلى القهر والاستعباد. وتعد الجزائر من الدول النامية التي تعاني من ارتفاع في معدلات الفقر، حيث يعتبر علامة بارزة في المجتمع الجزائري وقضية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ومازالت المشكلة الأكثر تحديا أمام متخذي القرار، فيما يتميز الاقتصاد الجزائري وتتميز بخصوصية كبيرة كونها أدت إلى تراجع المؤشرات المرتبطة، ونظرا لاتساع حدة فجوة الفقر في السنوات الأخيرة وعدم قدرة السلطة الجزائرية بسياساتها على معالجة هذه الظاهرة.

وانطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على دراسة تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر، سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة، وذلك لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر في الفترة الممتدة من 1990-2021

لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته

المبحث الثاني: عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: تحديد نموذج الدراسة ودراسة تطور متغيراته

سيتم من خلال ما يلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في النموذج بالاعتماد على الأسلوب التحليلي على مدى فترة (1990-2021).

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 أي أن حجم العينة المستعملة هي 31 مشاهدة وذلك بالنسبة للجزائر أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل وتشمل الدراسة المتغيرات التالية:

- بالنسبة لمتغيرة الإنفاق الحكومي: والمعبرة عن معدل الإنفاق الحكومي، والتي نرمز لها بالرمز GOV، بعد إدخال اللوغاريتم (LNGOV) ومعطيات المتغيرة مأخوذة من البنك الدولي

- بالنسبة لمتغيرة الفقر: والمعبرة عن معدل الفقر ونظرا لعدم توفر عدد كبير من المشاهدات سوف نقوم بالدراسة وفقا لتطور النفقات الاستهلاكية النهائية للأسر المعيشية والتي نرمز لها بالرمز hfce ، بعد إدخال اللوغاريتم (LNhfce) ومعطيات المتغيرة مأخوذة من البنك الدولي.

المطلب الثاني: تطور متغيرات الدراسة

لتوضيح تطور متغيرات الدراسة سنقوم بوضعها في جدول ثم تمثيلها بيانيا كما يلي

*بالنسبة للإنفاق الحكومي :

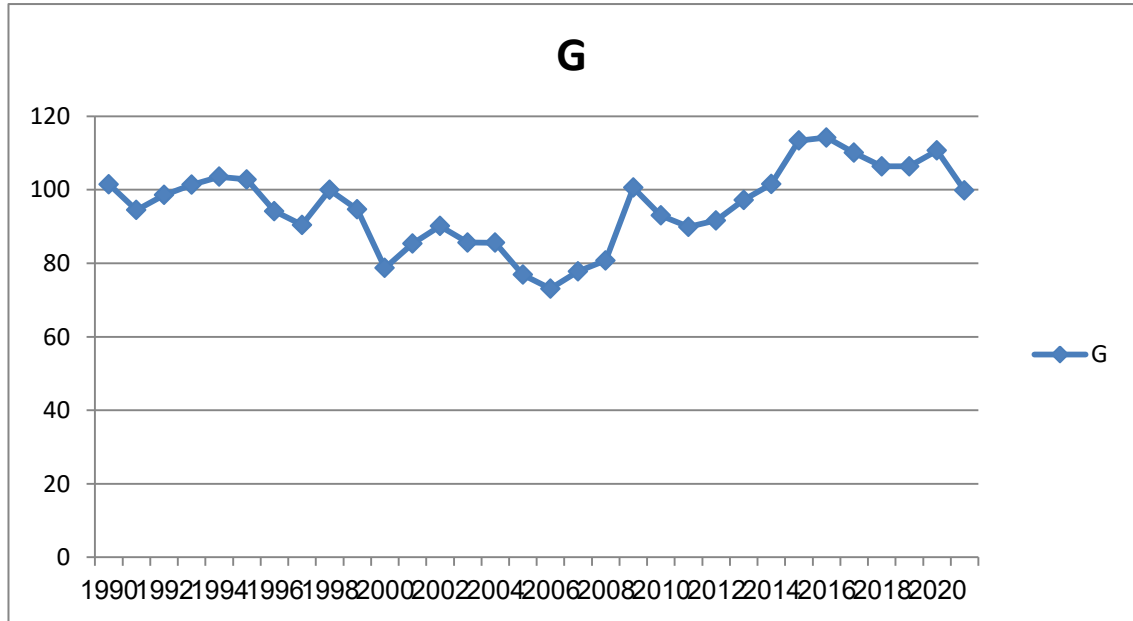
يوضح الجدول رقم 01 تطور معدل الإنفاق الحكومي في الفترة محل الدراسة

الجدول رقم (01) : تطور معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

السنة	GOV	السنة	GOV	السنة	GOV	السنة
1990	101,4933	2001	85,32756	2012	91,61834	
1991	94,48195	2002	90,1251	2013	97,20462	
1992	98,5499	2003	85,62712	2014	101,52	
1993	101,3551	2004	85,59497	2015	113,3515	
1994	103,523	2005	76,86822	2016	114,1807	
1995	102,8015	2006	73,10864	2017	110,0569	
1996	94,18425	2007	77,8018	2018	106,3431	
1997	90,43129	2008	80,73783	2019	106,3804	
1998	99,93774	2009	100,581	2020	110,6795	
1999	94,62889	2010	92,97756	2021	99,80201	
2000	78,7189	2011	89,89807			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL

الشكل البياني رقم (02) : تطور معدل الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990 - 2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL

من خلال الشكل يمكن تقسيم تطور معدل الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة إلى أربع مراحل

كالتالي :

- **المرحلة الأولى (1990-1999):** خلال هذه مرحلة نلاحظ تذبذبا في مستوى الإنفاق العام حيث كانت 101.49 عام 1990 ليصل إلى 94.63 عام 1999 فقط، يرجع ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرة تتمثل بصورة رئيسية في انخفاض قيمة النقد أو العملة، وذلك بسبب الوضعية البلاد خاصة بعد العشرية السوداء وعدم استقرار أسعار النفط.

- **المرحلة الثانية (2000-2009):** خلال هذه مرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام حيث كانت 78.72 عام 2000 ليصل إلى 100.58 عام 2009، بسبب ارتفاع أسعار وارتفاع معدلات البطالة، تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004 ، ثم برنامج خماسي الثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009.

- **المرحلة الثالثة (2010-2016):** خلال هذه مرحلة عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا، مقارنة بالمراحل السابقة، حيث كانت 92.97 عام 2010 ليصل إلى 114.18 عام 2016، وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر لارتفاع أسعار المحرقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام للخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي انطلق في 2010 إلى 2014 . حيث سطرت أهداف معينة لكل برنامج من البرامج الثلاثة.

- **المرحلة الرابع (2017- 2021) :** خلال هذه مرحلة نلاحظ انخفاض في مستوى الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة السابقة ،حيث كانت 110.06 عام 2017 ليصل إلى 99.80 عام 2021 ،بسبب تراجع أسعار النفط وخروج الحراك الشعبي عام 2019، وكذلك جائحة فيروس كورونا التي بدأت في الظهور في عام 2020 .

*بالنسبة لنفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية

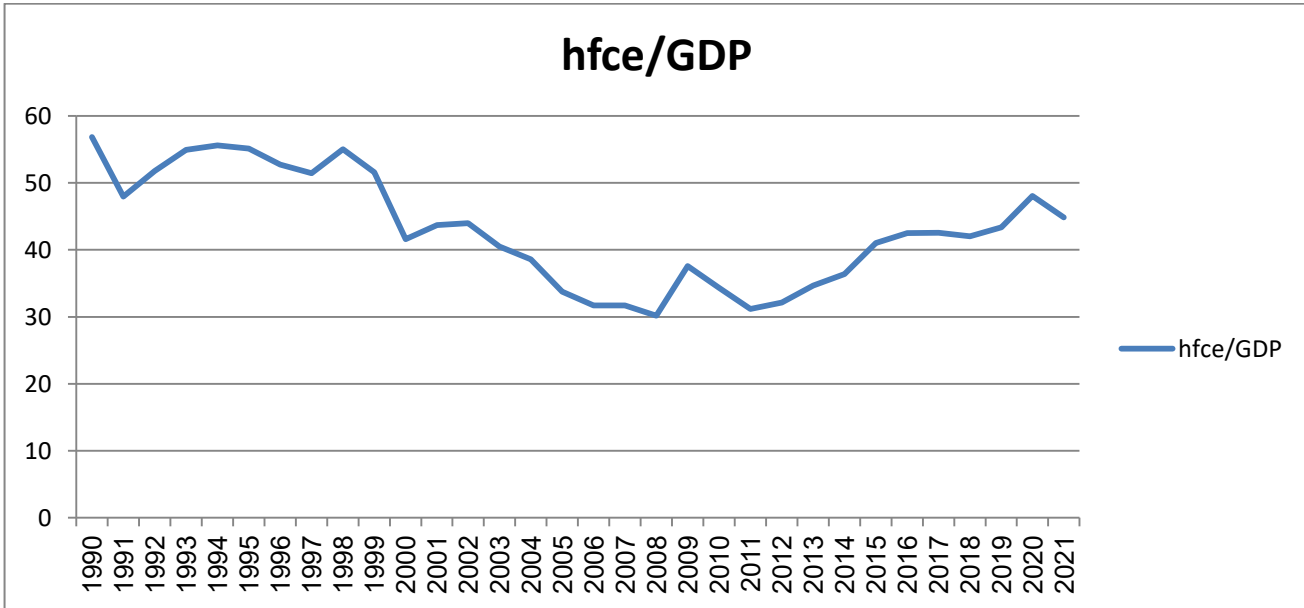
لقد عرفت نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) تطورات مهمة:

الجدول رقم (02):تطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2021)

السنوات	hfce/GDF	السنوات	hfce/GDF	السنوات	hfce/GDF	السنوات
1990	56.83699	2001	43.71142	2012	32.14757	
1991	47.92185	2002	43.98461	2013	34.65768	
1992	51.77447	2003	40.48306	2014	36.36236	
1993	54.93996	2004	38.55878	2015	41.01048	
1994	55.56822	2005	33.76138	2016	42.51311	
1995	55.12911	2006	31.7066	2017	42.56276	
1996	52.73151	2007	31.68882	2018	42.01481	
1997	51.44594	2008	30.18268	2019	43.34606	
1998	54.99735	2009	37.55928	2020	48.02272	
1999	51.59397	2010	34.32052	2021	44.84663	
2000	41.57105	2011	31.17677			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL

الشكل البياني رقم(03):تطور معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990 - 2021)



عند متابعة تطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية الذي يمثل المؤشر الأنسب والأهم لتحليل تطور معدلات الفقر والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية يمكن تقسيم هذا التطور إلى أربع مراحل كالتالي :

- **المرحلة الأولى (1990-2000):** خلال هذه مرحلة نلاحظ انخفاض معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية، حيث كانت 53.83 عام 1990 ليصل إلى 41.57 عام 2000، أسباب انخفاض أسعار البترول.

- **المرحلة الثانية (2000-2010):** خلال هذه مرحلة نلاحظ انخفاض معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية، حيث كانت 41.57 عام 2000 ليصل إلى 34.32

عام 2010، وذلك راجع لاهتمام الدولة بتسخير الإمكانيات وخلق الفرص أمام الفئات المختلفة بهدف تمكين الفقراء من سبل العيش وتحسين أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم.

. **المرحلة الثالثة (2010-2017):** خلال هذه مرحلة نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية مقارنة بالمرحلة السابقة ،حيث كانت 34.32 عام 2010 ليصل إلى 42.56 عام 2017، وذلك بإتباع سياسات نمو اقتصادية وبدعم الحكومة الراشدة ومكافحة الفساد، إلا انه وبعد سنة 2015 حدثت ارتفاع ملحوظ لنسب الفقر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع في المجتمع وتدني المستوى المعيشي للأسر وانخفاض أسعار البترول وسياسة التقشف المنتهجة.

. **المرحلة الرابعة (2017-2021):** خلال هذه مرحلة نلاحظ ارتفاع معدلات الفقر وفقا لتطور نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية، حيث كانت 42.56 عام 2017 ليصل

إلى 44.84 عام 2021، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي في هاته الفترة وانخفاض أسعار البترول وكذلك جائحة فيروس كورونا التي بدأت في الظهور في عام 2020 .

المبحث الثاني: عرض مختلف نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

1- عرض المتغيرات والبيانات ودراسة استقرارية السلاسل

- دراسة إستقرارية السلاسل محل الدراسة: قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا ،تجنبنا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Regressions Spurious) ،حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج ،ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ،أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل. واختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجزر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test) ،لديكي فولر (DF) (Dickey and Fuller: 1979) وديكي فولر الموسع (ADF) ،(Augmented Dickey-Fuller test)، واختبار فليب-بيرون (PP). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (03) :نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>			
LNGOV	LNHFCE		
-0.1032	0.6016	t-Statistic	With Constant
0.9405	0.9875	Prob.	
n0	n0		
-2.3849	-3.1276	t-Statistic	With Constant

الفصل الأول : تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي معدلات الفقر في الجزائر 1990-2021

			& Trend
0.3796	0.1178	Prob.	
n0	n0		
2.3490	2.9703	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9942	0.9988	Prob.	
n0	n0		
At First Difference			
d(LNGOV)	d(LNHFCE)		
-3.8424	-4.9469	t-Statistic	With Constant
0.0066	0.0004	Prob.	
n0	n0		
-3.6854	-4.9204	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0391	0.0022	Prob.	
***	***		
-2.6994	-2.9865	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0087	0.0042	Prob.	
***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
LNGOV	LNHFCE		
0.2632	-1.9272	t-Statistic	With Constant
0.9723	0.3153	Prob.	
n0	n0		
-2.2666	-3.2327	t-Statistic	With Constant & Trend

0.4386	0.1001	Prob.	
***	n0		
3.6407	3.7716	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9998	0.9999	Prob.	
n0	n0		
At First Difference			
d(LNGOV)	d(LNH FCE)		
-3.8421	- 5.0081	t-Statistic	With Constant
0.0066	0.0003	Prob.	
***	***		
-3.6920	- 0.3956	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0386	0.9822	Prob.	
***	n0		
-1.5548	- 1.0097	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.1110	0.2735	Prob.	
n0	n0		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم (03)، يتضح هناك متغيرات استقرت في المستوى Stationary in

the level، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الصفر، أي $CI \sim (0)$.

في حين متغيرات أخرى وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%

و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها Stationary in the 1st difference

، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $CI \sim (1)$

- **تقدير النموذج** : على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر ،أي $CI\sim(0)$ أو من الدرجة الأولى ،أي $CI\sim(1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك ، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI\sim(2)$. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $CI\sim(0)$ و $CI\sim(1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- **تحديد فترة الإبطاء المثلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (UECM)**: لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ،نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء ،وهذه المعايير هي: (FPE) ، (LR) (LogL) ، (HQC) ، (AIC) ، (SBC) ، (HQC) ، بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط. والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (04) :نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNHFCE LNGOV
Exogenous variables: C
Date: 05/21/23 Time: 13:49
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	32.44332	NA	0.000390	-2.174523	-2.079365	-2.145432
1	135.4367	183.9168*	3.32e-07*	-9.245482*	-8.960009*	-9.158210*
2	136.0962	1.083338	4.23e-07	-9.006869	-8.531082	-8.861416
3	141.8121	8.573834	3.80e-07	-9.129433	-8.463330	-8.925798
4	144.8332	4.100148	4.18e-07	-9.059516	-8.203098	-8.797700

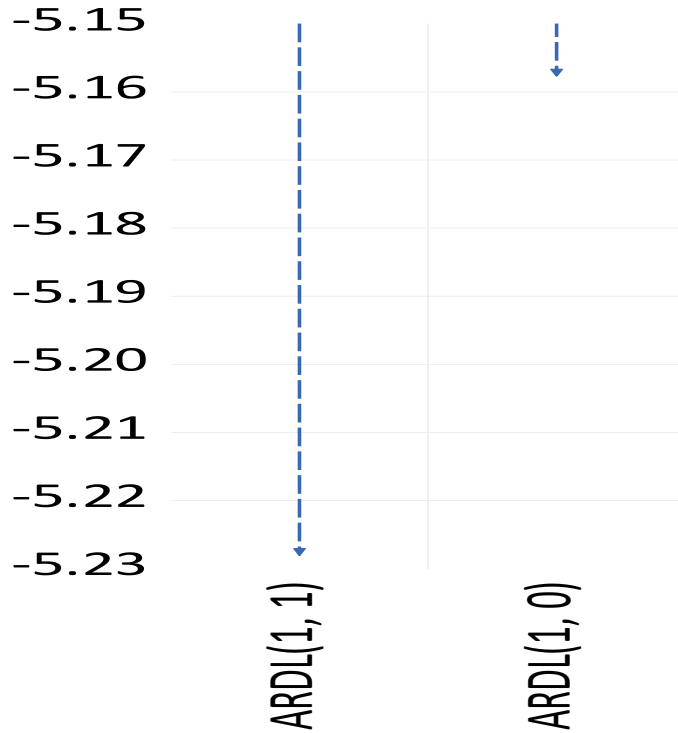
* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم (04) ، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي $P=1$ حسب المعايير المشار إليها ، وبإجراء هذا الإبطاء ، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج ، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية ، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (04) : نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike information Criteria

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم(04) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار AIC لنموذج

$ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ ، هي (1,1).

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

تتمثل هذه الخطوة في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين استهلاك النهائي لفرد من جهة، والإنفاق الحكومي من جهة ثانية ، والجدول التالي ذلك:

الجدول (05) : نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج (ARDL)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.865095	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

- تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة.

من خلال الجدول رقم(03)، نلاحظ أن قيمة إحصائية-F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية، 2.5% و5% و10%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي في النموذج.

- تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير بواسطة نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (06) : نتائج تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LNHFCE)
 Selected Model: ARDL(1, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/21/23 Time: 13:52
 Sample: 1990 2021
 Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.528464	0.804609	1.899637	0.0682
LNHFCE(-1)*	-0.249321	0.096300	-2.589003	0.0153

الفصل الأول : تحليل وقياس أثر الانفاق الحكومي معدلات الفقر في الجزائر 1990-2021

LNGOV(-1)	0.191279	0.067658	2.827153	0.0087
D(LNGOV)	0.417084	0.065877	6.331291	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGOV	0.767202	0.036717	20.89518	0.0000
C	6.130516	1.085150	5.649464	0.0000

$$EC = LNHFCE - (0.7672 * LNGOV + 6.1305)$$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

(*) : معنوي عند 1% ، (**) : معنوي عند 5% ، (***) : معنوي عند 10% .

* تقييم نموذج الأجل الطويل : من خلال الجدول رقم (06) ، نلاحظ ما يلي :

قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغير المستقل منعدمة فإن نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية عند حدود (6.1305) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن $(P=0.0000 < 0.01)$ ؛

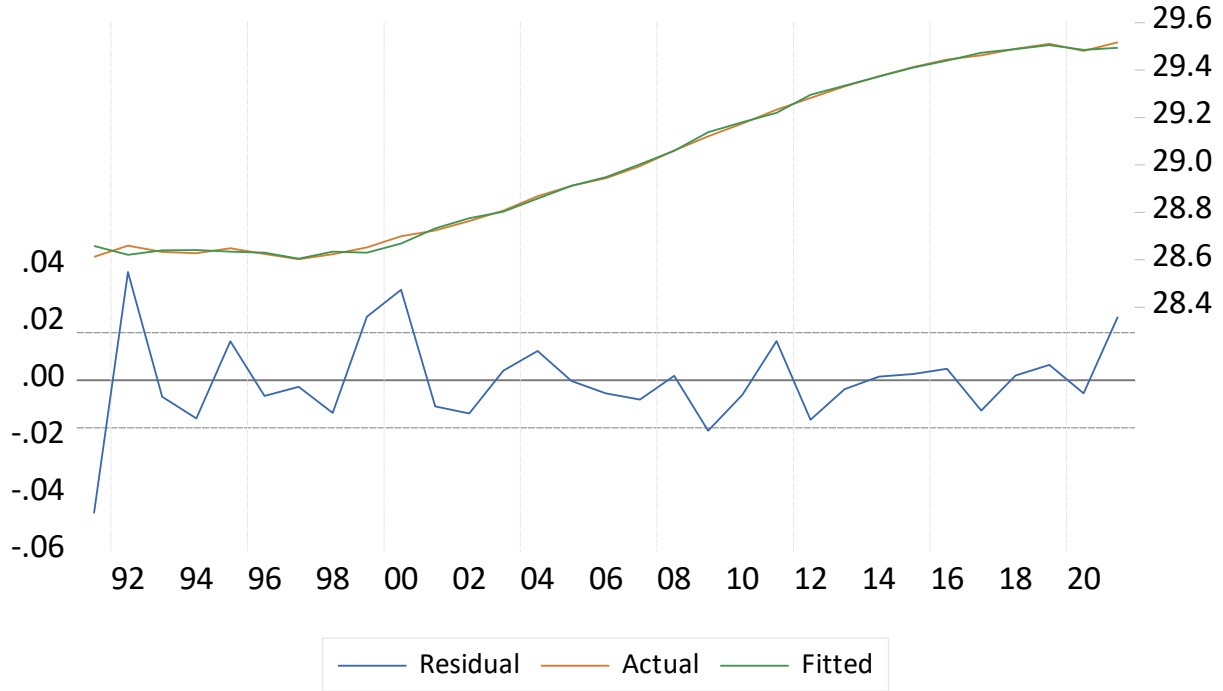
وجود أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على نفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية ، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% ، وذلك لأن $(P = 0.000 < 0.10)$ هذا يدل أنه كلما ارتفع إنفاق الحكومي ب سيؤدي إلى ارتفاع استهلاك النهائي لفردى وذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.767% .

2- تشخيص النموذج :

- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة : مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج

من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل (05) : القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج

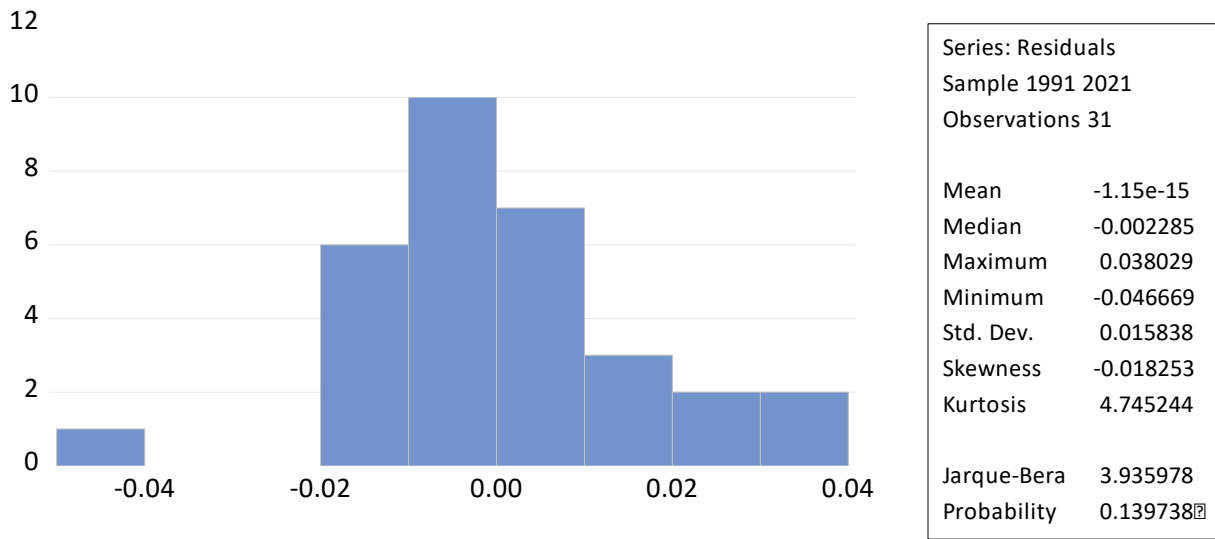


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم (05) يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B =3,94)، باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-Value}=0,139 > 0.05$) ، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X_{20.95}=5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (06) :نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

- **إختبار شرط استقلال حدود الخطأ:** من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار ختبار: (N*R-squared=4.011710) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0,13 > 0,05$)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (07) : نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.852393	Prob. F(2,24)	0.1786
Obs*R-squared	4.011710	Prob. Chi-Square(2)	0.1345

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

- **تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) للنموذج:** هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ($N^*R\text{-squared}=0.122763$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.9405 > 0.05$)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (08) :نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر

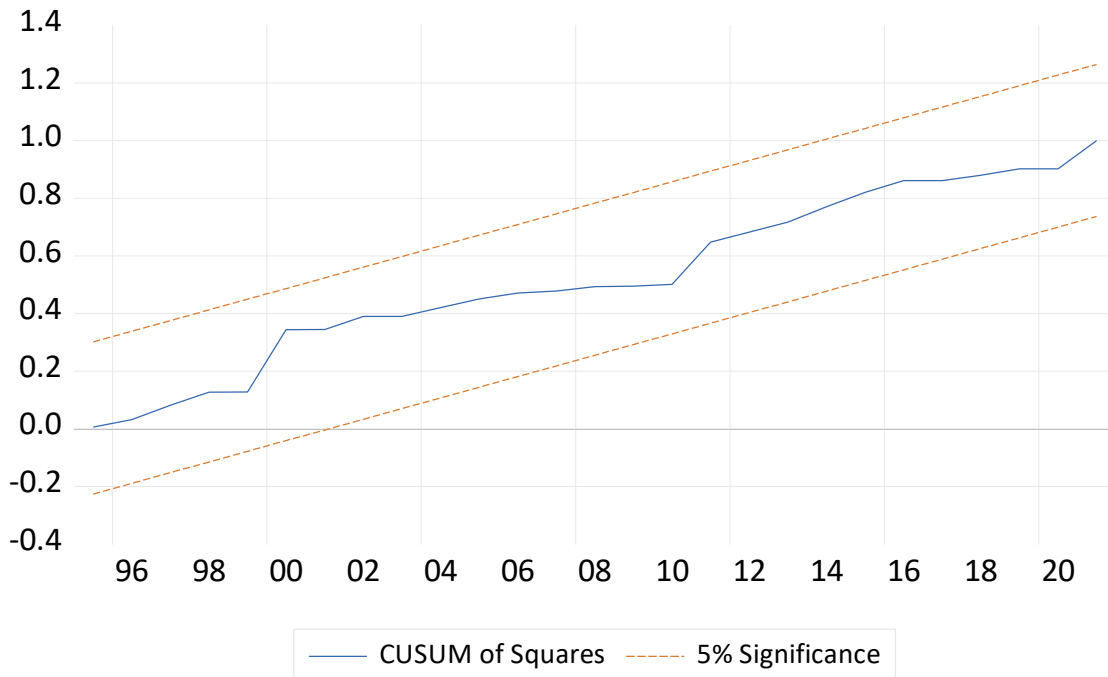
Heteroskedasticity Test: ARCH

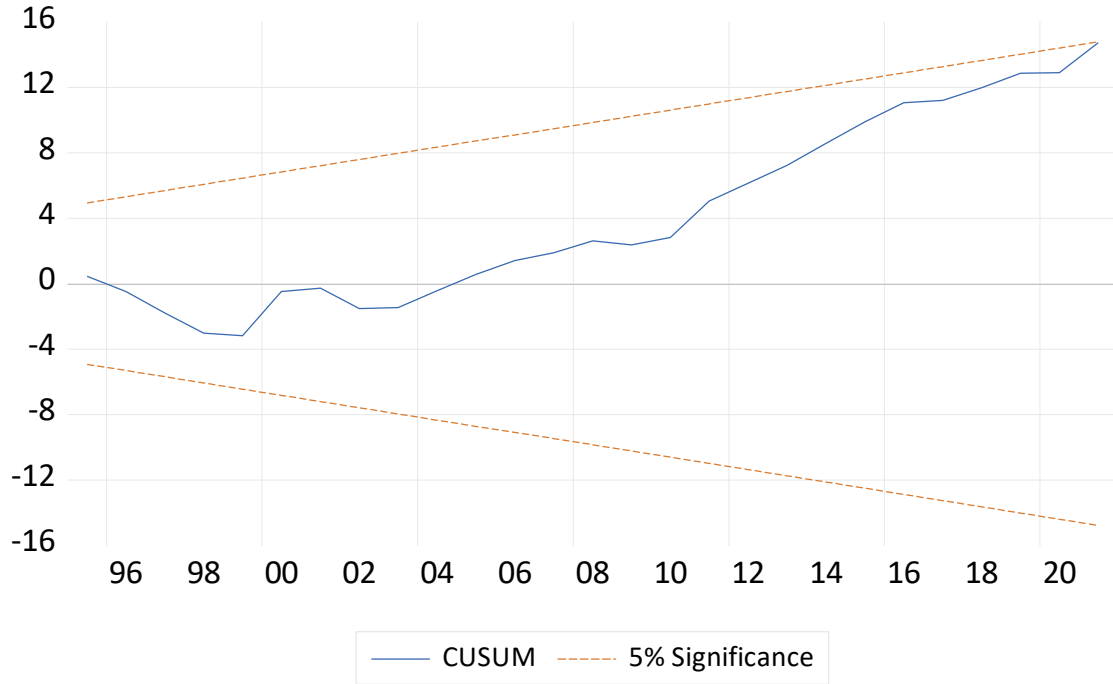
F-statistic	0.055046	Prob. F(2,25)	0.9466
Obs*R-squared	0.122763	Prob. Chi-Square(2)	0.9405

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10).

- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (ARDL-ECM) : لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM Recursive Residual) (TEST) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل (07) : اختبار ثبات أو استقرار نموذج (ARDL-ECM)





المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

تناولت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج لقياس الأثر، باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختباري PP و ADF، وفقا لهذين الاختبارين استقرت بعض المتغيرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، أي $CI \sim (0)$ ، $CI \sim (1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين كل من الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، إذ أن زيادة كل من الإنفاق الحكومي والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر
- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F-statistic إلى وجود تكامل مشترك بين الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات النموذج.

خلاصة الفصل:

تطرق هذا الفصل إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي على معدلات الفقر وفقا لنفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) قياسيا بهدف دراسة العلاقة التشابكية الموجودة بين متغيرات الدراسة، واستعراض أدبيات التكامل المتزامن، انطلاقا من مفهوم التكامل المشترك وشروط تطبيقه وذلك باختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية والتي يجب أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، إلى طريقة اختبار التكامل المتزامن واختبار السببية.

كما توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة، فبالنسبة لاختبار التكامل المشترك فقد تبين أنه توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة، أي بين الإنفاق الحكومي ونفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية.



الخاتمة



هدفنا من خلال بحثنا هذا إلى تقييم أثر ودور الإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي وبالاعتماد على معطيات سنوية للفترة 1990_2021 مستعملين مقارنة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها عن طريق بحثنا هذا فيما يلي:

- اختلاف معدلات الفقر في الجزائر من فترة لأخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية
- شهد واقع الفقر في الجزائر بالتركيز على الفترة (1990_2021) تحسنا من حيث المعدلات والمؤشرات التي تقيس تطور الظاهرة.
- زيادة كل من الإنفاق الحكومي ونفقات الاستهلاك النهائية للأسر المعيشية وذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

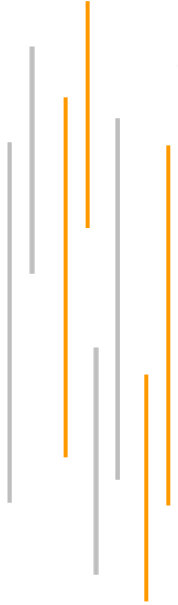
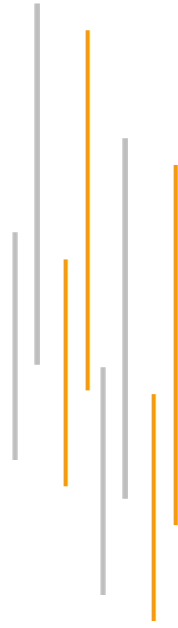
ومن خلال استعراض النتائج المتحصل عليها نستنتج أنه بالرغم من الجهود والالتفات الهامة من طرف الدولة، فإن معدلات الفقر لم تتحسن بشكل كبير بفعل هذه النفقات، وبالتالي لابد من تطبيق سياسات إنفاقية تسمح بمرور ثمار هذا الإنفاق للطبقات الوسطى، خاصة بتعزيز الإنفاق في الأرياف أين يتركز أكبر نسبة من الفقراء، وكذا تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة التي تضمن تحسين أوضاع السكان وتكوين رأس المال البشري.

وجود تكامل مشترك بين الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات النموذج.

أهم التوصيات:

-
-
- من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي ارتأينا بأنها قد تفيدي في المستقبل وسنوجزها في النقاط التالية:
- تصحيح الخلل الفظيع في توزيع الثروة الوطنية، وتحمل النخبة الثرية مسؤوليتها في تنمية مجتمعاتها بتشغيل رؤوس الأموال في بلدانها عوض توظيفها في الخارج.
 - ضرورة متابعة ومراقبة السياسات المطبقة لمكافحة ظاهرة الفقر بصفة مستمرة للوقوف على نتائجها، وتقييمها
 - الاستعانة بتجارب الدول الناجحة في مجال مكافحة الفقر والقضاء عليه.
 - تبني سياسة ناجعة للنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك بفتح فرص الاستثمار للخوارج وتشجيعهم والابتعاد عن الاقتصاد الريعي.
 - خلق عمالة جيدة المردود، وكذا تحول المجتمع العربي من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج .
 - تشجيع الصادرات الشيء الذي يساهم في زيادة حجم العمالة والعوائد النقدية.
 - لا بد للدولة أن تعزز من نفقاتها من أجل دعم النمو الاقتصادي الذي يدفع بعجلة التنمية خالقا مناصب شغل جديدة تسمح بتقليص معدلات الفقر .
 - عدم الاقتصار في الدراسات القياسية على اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك التقليدية التي تهمل المقاطع الهيكلية.

قائمة المراجع



باللغة العربية:

- (1) محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2007 .
- (2) كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات دار الحسين دمشق، 1997.
- (3) محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 .
- (4) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر 2016.
- (5) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دون النشر، جامعة الجزائر، الجزائر 2006/2005 .
- (6) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسعي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- (7) محمد نجاته الله صديقي، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي (المالية العامة)، الطبعة الأولى مطابع جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007 .
- (8) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010 .
- (9) خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحويلات المالية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير /جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2004.

-:
-
- (10) عبد الغفور ابراهيم أحمد ،مبادئ الاقتصاد والمالية العامة دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان 2009.
- (11) مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة ،السياسات المالية للنظام الرأسمالي دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية 1999 .
- (12) محمد البنا اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث ،الدار الجامعية ،مصر ، 2009 .
- (13) خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007 .
- (14) محمد عباس محرزى ،اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2005.
- (15) سوزي عدلي ناشد ،أساسيات المالية العامة ،النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ،2008.
- (16) محمد خالد المهاني،محاضرات في المالية العامة الدورة التحضيرية ،المعهد الوطني للإدارة العامة،جامعة دمشق،سوريا ،2013 .
- (17) بشير خميرة ،دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية ،دفعة 2015 - 2016 .
- (18) حسن محمد القاضي ،الإدارة المالية ،الأكاديمية للنشر والتوزيع ،2014 .
- (19) زينب حسين عوض الله ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،1998.
- (20) سعيد عبد العزيز عثمان ،المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ،الدار الجامعية ،لبنان 2008 .
- (21) حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية الاسكندرية ،2003 .

-
-
- (22) مهدي محفوظ ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية اللبنانية ، الطبعة الرابعة ، لبنان ، 2004 .
- (23) عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1972 .
- (24) سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ناشرون وموزعون ، الأردن ، 2011 .
- (25) مسعد محي محمد ، نظام الزكاة بين النص والتطبيق ، مكتبة الإشعاع الفنية الاسكندرية . 1998 .
- (26) ابراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ، 1975 .
- (27) عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ط 1 بيروت ، مركز ديوان الوحدة العربية ، 2001 .
- (28) عبد الله بن محمد علي القحطاني ، الفقر في وطننا العربي ، تم تصفح الموقع يوم 2023/03/22:
- <https://www.aun.edu.eg/conferences/2>
- (29) محمد حسين الغامري ، ثقافة الفقر (دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية) المركز العربي للنشر ، الاسكندرية ، 1980 .
- (30) علي وهب ، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ط 1 بيروت اللبناني . 1996 .
- (31) ديبا نارايان ، الفقر وانعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير ، مرحلة التمويل والتنمية العدد 04 ، ديسمبر 2000 .
- (32) حسين وسن عبد الرزاق ، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي ، ط 1 ، عمان دار الحامد للنشر ، 2013 .

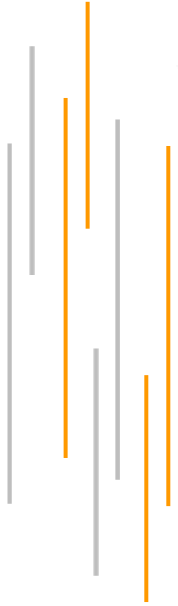
-
- (33) إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1 عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع 2013.
- (34) عبد المالك مهلل، واقع الفقر في الجزائر والوطن العربي: قراءة في بعض المؤشرات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2022.
- (35) مصطفى أحمد حامد، الفقر في ظل العولمة، ط 1 (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2011.
- (36) عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعيمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- (37) محمد علي موسى المعموري، تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000.
- (38) حاجي فاطمة، إشكالية الفقر دراسة قياسية الجزائر والصين نموذجا دار الراهة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2017.
- (39) سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة 1، 2008.
- (40) عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكيف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.
- (41) ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- (42) العراقي بشار، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، العدد 30، مجلد 9، جامعة الموصل، العراق.

.....:

43) القحطاني مسفر بن علي، النظام الاقتصادي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2002 .
المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) William.j.bounnol ; economics :principlesandpolicy.sixthedition ;2003 ;
- 2) Banque Mondial (2002) ,Note Technique , Mesure et Analyse de la Pauvreté ,www.worldbank.org/poverty/data
- 3) Cadoret, I.& all. , Econometrie appliquée, Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique,2004.
- 4)Bourbonnais ,R. , & Terraza ,M., L'analyse des séries temporelles en économies,Paris, PUF :1ère edition,2004 .

الملاحق



UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	<u>At Level</u>		
		LNHFCE	LNGOV
With Constant	t-Statistic	0.6016	-0.1032
	Prob.	0.9875	0.9405
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1276	-2.3849
	Prob.	0.1178	0.3796
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.9703	2.3490
	Prob.	0.9988	0.9942
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(LNHFCE)	d(LNGOV)
With Constant	t-Statistic	-4.9469	-3.8424
	Prob.	0.0004	0.0066
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9204	-3.6854
	Prob.	0.0022	0.0391
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9865	-2.6994
	Prob.	0.0042	0.0087
		***	***

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	<u>At Level</u>		
		LNHFCE	LNGOV
With Constant	t-Statistic	-1.9272	0.2632
	Prob.	0.3153	0.9723
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2327	-2.2666
	Prob.	0.1001	0.4386
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.7716	3.6407
	Prob.	0.9999	0.9998
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(LNHFCE)	d(LNGOV)
With Constant	t-Statistic	-5.0081	-3.8421
	Prob.	0.0003	0.0066
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.3956	-3.6920
	Prob.	0.9822	0.0386
		n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0097	-1.5548
	Prob.	0.2735	0.1110

		n0	n0
--	--	----	----

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

تصريح شرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المعطي اسقله:
الطالب (ة) : شادي ليل المولود(ة) بتاريخ: 10.06.1988 بـ نارمونت
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 497.850 الصادرة بتاريخ: عن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كبرى خلال السنة الجامعية: 2022-2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: تحليل ونظائر أثر الانتعاش الحكومي
على معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 1980-2021

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 07.06.2022

التوقيع و البصمة
shadi

*يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

المطلوب (ة): بوسليفت زينب المولود(ة) بتاريخ: 1994/6/20 بـ: بوسعيدة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 201059970 الصادرة بتاريخ: 2017/02/09 بـ: بلدية بوسعيدة المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة اقتصاد تخصص: اقتصاد خلال السنة الجامعية: 2023-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات
الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991-2021

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/04

التوقيع والبصمة